الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

الصّناعة
الجندي المجهول في معركة النّموالإقتصادي

الباحث الإقتصادي
بسام جوني

أيار2018

الصّناعة
الجندي المجهول في معركة النّموالإقتصادي

مقدمة

في ظلّ الظّروف المحليّة والدوليّة الدائمة التغيّر وعدم وضوح الآفاق الإقتصاديّة المستقبليّة للبنان وتراجع معدل نسبة النمو في الإقتصاد العالمي الى مايقارب 3.6 % في سنة 2017 (البنك الدولي) وإستمرارنتائج الأزمة الماليّة العالميّة التي بدأت في الولايات المتحدة وإجتاحت تداعياتها الإقتصاديّة معظم دول العالم، إضافة الى تراكم الآثار السلبيّة لأزمة المديونيّة في أوروبا وتقلب أسعار اليورو، وفي ظل تداعيات الأزمات السياسيّة في المنطقة ، تبدو الحاجة ضروريّة اليوم لمقاربة جديدة للوضع الإقتصادي اللبناني بصورة علميّة وشفّافة.

أولاً: وقائع وأرقام

يعتمد أي إقتصاد ككل على ثلاثة ركائز هي: الصّناعة ،الزراعة ، والتجارة والخدمات. ويعتبر القطاع الصّناعي أحد الركائز الأساسيّة للإقتصاد اللبناني . حيث تبيّن من الدّراسة الإحصائيّة المفصّلة التي أعدّتها وزارة الصّناعة عام 2017 لعيّنة من 1975 مصنعاً مرخّصاً لدى الوزارة (علماً أن عدد المصانع المرخّصة لدى الوزارة بلغ حوالي 5100 مصنعاً يُضاف إليها حوالي 2000 مصنع من المصانع المرخّصة سابقاً من المحافظين أو غير المرخّصة والتي تعمل على قوننتها)، أن الناتج الصناعي لهذه العينة قد بلغ 6.6 مليار دولار، الأمرالذي مفاده باحتسابنا للناتج الصناعي العام الذي نستطيع تقديره بحوالي 13.2 مليار دولار أميركي يشكل الإنتاج الصناعي مايعادل حوالي 25% من الناتج المحلي اللبناني البالغ حوالي 53 مليار دولار أميركي.

قبل الحرب الأهلية، كان القطاع الصناعي يشكل 16.5 % من الناتج المحلي (أرقام غرفة التجارة والصناعة والزراعة CCIA) . شهد القطاع الصناعي في النصف الثاني من القرن الماضي مرحلة طغت عليها الأزمات، في حين تمكنت خلالها بعض القطاعات الإنتاجية الأخرى من الإزدهار وقد سميت هذه المرحلة "الحقبة الذهبية للإقتصاد اللبناني". وسجلت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إرتفاعا ملحوظاً بسبب تداعيات الطفرة النفطية في الستينيات التي أدت الى تسريع الإنطلاقة الصناعية في بداية السبعينيات، وقد كانت نسبة هذه المساهمة في الناتج المحلي تبلغ نحو13.1% عام 1965، وإرتفعت ببطء نسبي لتسجّل 13.5 % في العام 1969 ولكن مع النمو السريع في الإستثمارات الصناعية في الفترة مابين 1970 و 1972 ، إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الى 15 % في سنة 1973، وأما في الفترة الواقعة بين عامي 1980و1991 ، فقد إرتفعت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي وتراوحت مابين 20.4 و 21.8 % (CCIA) .

لقد كان للحروب المتعاقبة على لبنان وعلى إقتصاده تداعيات خطيرة لاسيما في تبلور وظهور العجز الكبير في الميزان التجاري . أما بالنسبة للتحولات الإقتصاديّة العالميّة فقد كان لها الأثر الكبيرعلى الإقتصاد

اللبناني حيث أدت الى تحوله بعد نهاية الحرب الأهليّة في أوائل التسعينات، من إقتصاد منتج للسلع إلى إقتصاد ريعي ومنتج للخدمات يعتمد على توزيع الريع والمكاسب الاقتصاديّة. اما الخدمات فتشمل الخدمات المصرفيّة ، الاتصالات ، تجارة الجملة والتجزئة ، مطاعم ، فنادق ، مواصلات، البنى التحتية وجميع الخدمات المدنية . ويؤدي الإقتصاد الريعي الى تعطيل روح المبادرة والرغبة في الإستثمارالفردي ذو الطابع الخاص لتشجيع الإستثمارات التي تؤمن أرباحاً سريعة وضخمة في قطاع العقارات والمضاربات الماليّة، بدلاً من الإتجاه الى تشجيع الإستثمارات المنتجة في القطاع الصّناعي حيث القيمة المضافة والأرباح التي يحققها على المدى الطويل والمساهمة في تحقيق التنمية الإجتماعيّة من خلال تأمين فرص عمل جديدة.

يتميّزالإقتصاد الريعي بعدم الإستقرار، نظراً إلى إرتباطه بعوامل خارجيّة. لذلك فإن لبنان اليوم هو بأمس الحاجة إلى الإقتصاد المعتمد على الإستثمار المنتج في القطاع الصناعي، والقائم على فتح المجال للمنافسة على أساس الكفاءة الإقتصاديّة والإبداع العلمي والتكنولوجي . لاسيما في ظل أعباء الدين العام المتراكم الذي تخطّى عتبة 80 مليار دولار(وزارة المالية 2018) وبات يشكل عبئاً ثقيلاً على الإقتصاد الوطني ، وتبلغ نسبة الدين العام الى الناتج المحلي ما يقارب 150% (وزارة المالية 2018) وهي من بين النسب المرتفعة عالمياً، حيث إن خدمة هذا الدين تبلغ 34.5 % من الإنفاق الحكومي في حين 65.5 % الباقية تتوزع على الرواتب والمستحقات والنفقات التشغيلية للقطاع العام ولا يبقى للإستثمار في البنية التحتية إلاّ نسبة صغيرة جداً. وهنا نذكر احدى القواعد الذهبية في الفكر الإقتصادي التي تقول بإن الإستدانة يجب أن تكون للنّفقات الإستثمارية وليس للنفقات الجارية، وهذاما لم يحصل بالتأكيد خلال الـ 22 عاماً الماضية إذ إن ما يقارب 8% فقط من النفقات خُصّص لمجمل البنية التحتية التي تشكو حتى الآن من نقص كبير في كل المجالات. ولقد وصل العجز في الميزانية العامة (مايقارب 4.84 مليار دولار) الى مانسبته 9.3 % من الناتج المحلي الإجمالي العام (وزارة المالية 2018) .

ثانياً: لبنان والصناعة

القطاع الصّناعي هوالأمل والمرتجى. هو القطاع الوحيد القادرعلى تعويض العجزالمزمن في الميزان التجاري اللبناني المقدّرحسب أرقام سنة 2017 بحوالي 20.287 مليار دولار، نظراً للتفاوت الكبيرالحاصل بين قيمة الصادرات اللبنانية المقدّرة بما يقارب 2.844 مليارات دولار(وفقاً لإحصاءات الجمارك اللبنانية)، وقيمة الواردات بما يقارب 23.130 مليار دولار (إدارة الجمارك سنة 2018) بمعنى إننا نستورد بنسبة 44.4 % من الناتج المحلي (المقدر 52 مليار دولار حسب أرقام مصرف لبنان سنة 2018).

كان القطاع الصناعي في لبنان ولا زال وسيبقى مصدراً رئيسياً لخلق فرص العمل ومحاربة البطالة التي وصلت الى 35 % بين الشباب (البنك الدولي 2016) . يشمل هذا القطاع ما يقارب 5000 مصنع مرخص من وزارة الصناعة قائم ويعمل (5 عمال او أكثر / أرقام وزارة الصناعة)، وهناك عدد يقارب 2000 مصنع مرخص سابقاً من قبل المحافظين و/ أو مصانع غير مرخصة تعمل الوزارة على تنظيم عملها في جميع المناطق عبر حثها على قوننة أوضاعها وتنظيم إنتشارها وتوحيد الشروط العامة والخاصة التي ترعى عملها وتعميمها.

إن الإستثمار في القطاع الصناعي يبقى الدواء الفاعل للحد من داء الهجرة الذي أفرغ لبنان من شبابه وأحدث خللاً ملحوظاً في الهرم السكاني. هذا يستدعي العمل وفق الرؤية التكاملية للوزارة (لبنان الصناعة 2025) تشريعياً وعملياً وإعلامياً ومادياً على جعل الصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم والحرفية أكثر مهنية وإنتشاراً، عن طريق تأمين الموارد المادية لها وإشراكها في المعارض المتخصصة ووضعها على الخارطة

السياحية وتطوير النصوص القانونية المنظمة لها وتطويرها لأنها النواة الواعدة لمؤسسات صناعيّة كبرى مستقبلاً. إضافة الى العمل على تفعيل التعاون مع الفرقاء المعنيين (كفالات، شركات التأمين...)، لإيجاد آلية لضمان الإستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاع الصناعي. كذلك السعي الى رفع معدل الإستهلاك للمعدات الصناعية لتشجيع الإستثمارات من 8 % الى 20% بقانون. كذلك رفع سقف القروض الممنوحة من المصارف عبرالمؤسسات المالية المختصة والعمل على تشجيع العدد الأكبر من الصناعيين للمشاركة في برامجها وفي برامج القروض المدعومة عامةً. إضافة الى إعلام الصناعيين وإشراكهم بالمعلومات (ندوات، ورش عمل...) حول أحدث برامج التمويل بالتعاون مع جميع الفرقاء(مصرف لبنان، كفالات)، لتفعيل الإستفادة من برامج تشجيع الإستثمارات لدى إيدال ومجلس الإنماء والإعمار.

إن الإقتصاد اللبناني لا يخلق اليوم سوى نحو 3500 آلاف فرصة عمل سنوياً، في حين أن حاجاتنا تزيد على 40000 الف فرصة سنوياً (تقديرات البنك الدولي 2017)، هذا هو التحدي الحقيقي، للحفاظ على طاقاتنا الشابّة والاستفادة منها في وطنها الأم" لبنان" والعمل على تنمية الإقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة لدى اللبنانيين.

نحن بحاجة إلى خلق الوعي لدى المجتمع اللبناني المقيم والمغترب حول أهميّة دعم القطاع الصناعي الوطني ودوره في المنظومة الإقتصاديّة المتمثلة في القاعدة الذهبيّة:

مجموع الناتج المحلي = الإستهلاك + الإستثمار+ الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الواردات) إن أي إستثمار في القطاع الصناعي يؤدي الى زيادة مكون الإستثمار الذي بدوره ينّشط الدورة الإقتصاديّة ويخلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يؤدّي الى زيادة في الدخل الوطني العام. و هذا بدوره سينعكس إيجاباً على زيادة الإستهلاك لدى المواطنين. وكذلك ستزداد واردات الخزينة الحكوميّة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتتمكن الحكومة من سد العجز الحكومي وإقامة التوازن بين النفقات والواردات. وبذلك ينمو قطاع الصادرات ويزداد ليؤمن دخول العملات الأجنبيّة الى لبنان لخلق التوازن الإقتصادي في القطاع المالي بين الطلب الكلّي على النقد الأجنبي والعرض الكلّي للنقد الأجنبي مما يحول دون إرتفاع أسعار صرف العملات الأجنبيّة على حساب الليرة اللبنانية. القطاع الصناعي قادر وبقوة على تحقيق هذه المعادلة لينمو الناتج المحلّي اللبناني ويتحقق الإزدهار الإقتصادي.

جدول رقم 1

السنة	الإنتاج الصناعي	الناتج المحلي	نسبة الإنتاج الصناعي \ الناتج المحلي
2010	3.94	38.4	% 10
2011	4.17	40.1	%10.4
2012	4.77	44.1	%10.8
2013	5.32	47.2	%11.2
2014	-	48	-
2015	6.6	50	% 13.2

(هذه الأرقام بمليارات الدولارات / الجمارك اللبنانية – وزارة الصناعة

حدول رقم2

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	صادرات\ واردات	صادرات صناعية
2010	4,252	17.963	-13.710	% 23.7	3.208
2011	4,265	20.158	-15.892	%21.2	3.334
2012	4,483	21.279	-16.796	%21.1	2.952
2013	3,935	21.228	-17.292	%18.5	3.384
2014	3.312	21.137	-17.824	%18.6	3.149
2015	2.952	18.069	-15.117	%16.3	2.956
2016	2.977	18.705	-15.728	%15.9	2.527
2017	2.843	23.130	-20.287	%8.13	2.474

(هذه الأرقام بمليارات الدولارات / الجمارك اللبنانية – وزارة الصناعة)

رسم رقم 1
يبين تطور الصادرات الصناعية والواردات من سنة 2009-2018

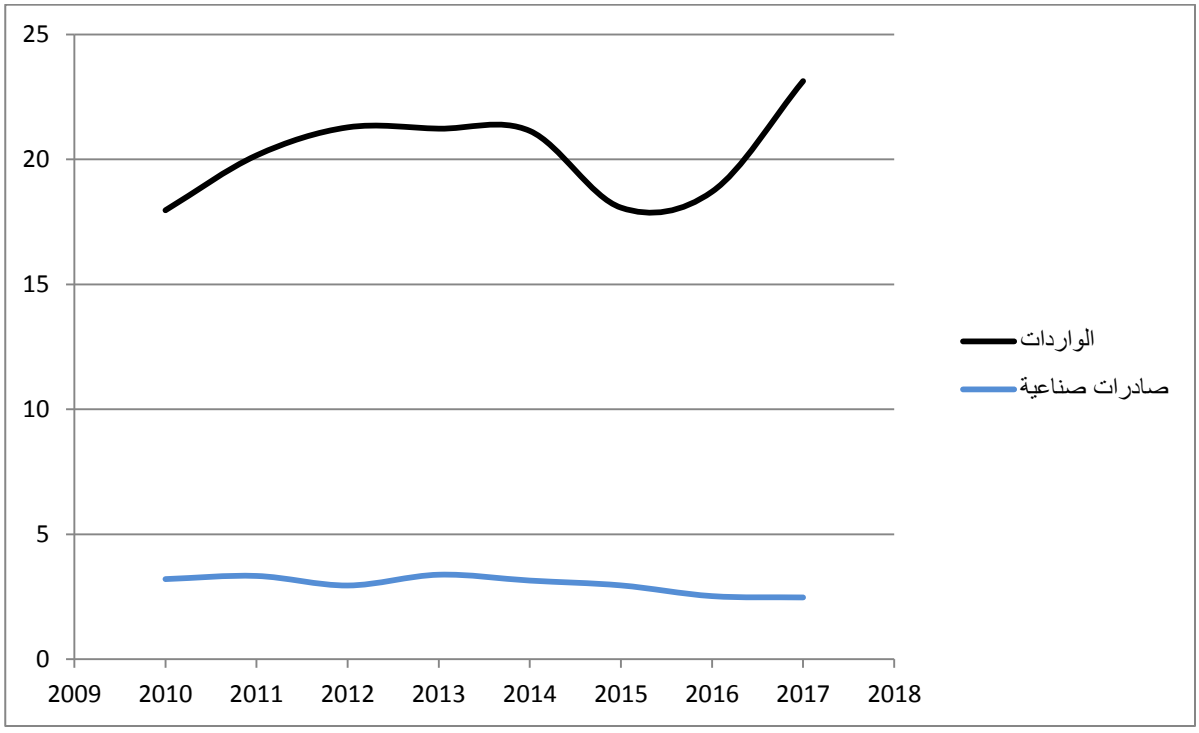

جدول رقم 3

جدول رقم 11: توزيع الصادرات الصناعية حسب السلع المصدرة خلال العام 2017

القسم	السلع	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	المجموع	النسبة من المجموع %
1	منتجات المملكة الحيوانية	0.4	0.5	0.4	0.4	1.0	0.4	0.5	0.5	0.6	0.4	0.4	0.5	6.1	0.25%
2	منتجات المملكة النباتية	3.6	3.0	4.5	4.0	4.0	3.4	3.5	3.6	2.7	4.8	3.6	5.8	46.6	1.88%
3	شحوم ودهون وزيوت	2.7	2.2	4.0	3.5	3.2	2.4	2.2	2.9	1.8	3.2	3.4	4.3	35.9	1.45%
4	منتجات صناعة الأغذية والتبغ	33.1	39.5	42.5	44.0	49.4	38.0	33.9	35.9	27.9	46.9	38.5	41.6	471.4	19.06%
5	منتجات معدنية	0.7	0.6	0.6	0.6	0.7	0.7	0.5	1.3	0.5	0.6	0.8	0.7	8.2	0.33%
6	منتجات الصناعات الكيماوية	22.2	37.3	27.4	45.7	21.7	25.9	50.1	43.3	34.8	32.1	26.0	30.1	396.7	16.04%
7	لدائن ومصنوعاتها؛ مطاط ومصنوعاته	9.0	11.8	13.9	11.5	12.0	10.8	13.4	17.4	11.6	17.3	13.2	14.9	156.8	6.34%
8	جلود، جلود بفراء ومصنوعاتها	0.9	0.9	1.5	1.1	0.6	0.8	0.8	1.2	0.8	0.9	1.0	0.9	11.3	0.46%
9	خشب ومصنوعاته	1.0	0.6	0.8	1.1	1.2	0.8	0.7	1.2	0.7	1.0	1.2	0.8	11.2	0.45%
10	ورق وكرتون ومصنوعاتهما	11.1	12.4	12.2	9.8	10.8	12.1	18.9	15.0	7.6	11.5	9.9	10.9	142.2	5.75%
11	مواد نسيجية ومصنوعاتها	4.5	6.3	6.5	6.4	6.0	4.9	6.8	5.1	4.0	5.9	5.2	5.4	66.8	2.70%
12	احذية؛ اغطية رأس؛ ريش	0.3	1.3	1.8	1.0	0.9	0.8	0.6	0.6	0.2	0.9	0.8	0.7	9.9	0.40%
13	مصنوعات من حجر، جبس، اسمنت وزجاج ومصنوعاته	1.3	1.5	2.1	1.7	2.2	1.7	1.4	1.6	1.5	2.0	2.2	1.9	21.1	0.85%
14	لؤلؤ، احجار كريمة او شبه كريمة، معادن ثمينة ومصنوعاتها (دون الماس الخام ومسابك الذهب والفضة بشكلها الخام)	7.2	7.2	21.3	11.6	12.9	12.2	7.3	8.9	14.9	9.1	16.3	12.2	141.0	5.70%
15	معادن عادية ومصنوعاتها	26.1	25.1	30.5	23.8	28.6	25.1	26.9	34.2	24.3	31.9	29.2	35.7	341.3	13.80%
16	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	42.5	37.5	43.2	36.1	40.1	48.8	38.5	44.4	25.6	43.8	42.0	42.5	485.1	19.61%
17	معدات نقل	0.9	1.3	2.2	1.4	1.5	2.2	1.4	2.5	1.5	3.7	3.8	1.2	23.9	0.97%
18	ادوات واجهزة للبصريات، للقياس، للطب؛ اصناف صناعة الساعات وادوات موسيقية	1.3	1.4	1.7	1.1	1.2	1.1	1.4	1.4	2.4	2.2	1.4	1.4	17.9	0.72%
19	اسلحة وذخائر	0.0	0.1	0.0	0.1	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	0.02%
20	سلع ومنتجات مختلفة	7.1	6.2	6.8	5.4	7.6	6.8	6.8	6.1	4.0	8.6	6.2	8.2	79.7	3.22%
	المجموع	175.9	196.8	223.9	210.4	205.9	199.0	215.7	227.0	167.6	226.7	205.1	219.6	2,473.5	100.00%

جميع الأرقام المبينة أعلاه هي بمليون دولار أميركي

ثالثاً: إقتراحات عملية من رؤية جامعة

بناء على ذلك تكمل الرؤية التكاملية التي وضعتها وزارة الصناعة انه يجب العمل على تغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة في ما يتعلق بالنظرة إلى الصناعة الوطنية بهدف تشجيع إستهلاك المنتجات الصناعية اللبنانية والترويج لها محليّاً ودولياً. والعمل على ترسيخ مفهوم ربط إستهلاك الإنتاج المحلي بالانتماء الوطني . كذلك إظهار العلاقة المباشرة بين نمو الإنتاج الصناعي وازدهار الوطن. يجب حث المستهلكين اللبنانيين على شراء المنتجات اللبنانية والعمل على رفع القدرة الإنتاجية للصناعة الوطنية لتتمكن من تأمين بين 50% و70% من الطلب المحلي على السلع الصناعية وفق القطاعات بالإضافة الى العمل على توجيه المجتمع اللبناني ليصبح مجتمعاً صناعياً منتجاً وفاعلاً بتميز. كذلك السعي لتضمين برامج الرحلات السياحية في لبنان زيارات ميدانية الى المصانع وتنظيم زيارات متخصصة لرجال الأعمال وتشجيع زيارات الوفود من القطاعين العام والخاص الى الجهات الأجنبية المعنية والمتخصصة لتبادل الخبرات والإطلاع على المستجدات.

الصناعة ليست مقصداً مجرداً بحد ذاته بقدرماهي تلبية لحاجات المستهلكين لتحقيق اكبر قدر من الإكتفاء الذاتي والمساهمة في دعم الإستقلال السياسي بتحصينه وتكامله مع نسبة عالية من إستقلال إقتصادي. الصناعة هي السبيل للإقتصاد اللبناني للإستغناء عن الإعتماد المفرط على القطاعات الإقتصاديّة الأخرى التي تخضع لتأثيرات الخارج ناهيك عن التوترات الأمنيّة والظروف الإقتصاديّة المتعاكسة .

حتى الآن لم يتم وضع خطة ورؤية إستراتيجيّة للإقتصاد اللبناني على مستوى الماكرو- إقتصادي وإعطاء القطاع الصناعي الأهميّة المطلوبة من حيث توفيرالبنية التحتية الملائمة والدعم المطلوب لمواكبة التحولات الإقتصاديّة العالمية وتداعياتها على لبنان. هناك ضرورة لتوسيع مساهمة الدولة لتشجيع هذا القطاع الهام والحيوي للإقتصاد الوطني عبر تخصيص موازنة عامة داعمة وفاعلة لوزارة الصناعة لتمكّنها من رفع مستوى تجهيزها وتطويرها وتحسين خدماتها وأدائها بإستمرار.كذلك العمل على تأمين مبنى مركزي جديد لوزارة الصناعة ومراكز جديدة لمصالحها الإقليمية بما يسمح بإستيعاب العاملين فيها وإستيعاب المؤسسات المرتبطة بها وذات الصلة، لتأمين أفضل الخدمات للمواطنين اللبنانيين (الرؤية التكاملية).

تمكنت وزارة الصّناعة من أن تلعب دوراً هاماً وفعّالاً في رعاية وحماية ودعم وتطوير القطاع الصّناعي. فقد وضعت وزارة الصناعة اللبنانية **الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي (لبنان الصناعة 2025)** للوصول الى صناعة لبنانية منافسة ومستدامة، تعتمد على الإبداع والتكنولوجيا الحديثة والتخصّص في التصنيع للوصول الى صناعة متكاملة مع الصناعات العالميّة. وأنجزت وزارة الصناعة في أوائل شهر ايار من عام 2016 صياغة **خطة عمل إستراتيجية تنفيذية لمدة أربع سنوات (2016-2020) وبدأت العمل على تنفيذها.**

كما وضعت **الرؤية الاقتصادية الشاملة (لبنان-الاقتصاد 2025) للتنمية المستدامة (2017)** لتحديد سياسات لبنان الإقتصادية الواجب إتخاذها على مستوى الماكرو - إقتصادي اللبناني ضمن الأبعاد البشرية ، الإجتماعية ، الإقتصادية ، البيئية والحوكمة الصالحة والتي تصب جميعها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030.

وعلى الرّغم من هذه الظروف، تمكّنت وزارة الصناعة من تحقيق بعض الإنجازات بشكلٍ تراكمي. فالتغيير والتقدّم في القطاع الصناعي يأتيان نتيجة عمل تراكمي، ولا يتحقّقان دفعة واحدة. وتابعَت وزارةُ الصّناعة عملية إصدارمجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات لتحفيز القطاع الصناعي لدعمه وحمايته. لا يمكننا الإ أن ننوه بكفاءة الكادرالإداري والفني في وزارة الصناعة والمؤسسات المرتبطة بها.

يحتل القطاع الصناعي أهميّة متزايدة في الاقتصاد الوطني بتحوله تدريجياً الى قاطرة للتنمية الاقتصاديّة الإجتماعيّة، ذلك لأنه ضمانة لزيادة القيمة المضافة. ويسهم القطاع الصّناعي في رفع مستوى الإنتاجيّة، ذلك لأنه من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق إستخدام التقنيّة والتكنولوجيا الحديثة. كما يسهم في رفع معدل النمو في الإقتصاد الوطني ويساعد على زيادة النمو في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات بسبب وجود علاقة تكامليّة بينه وبين القطاعات الأخرى ، فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بكثير من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية،الأسمدة الكيماوية، والمبيدات،الخيم الزراعية ومعدات التوضيب والتعليب.كذلك يقوم القطاع الصناعي في الوقت نفسه بتصنيع معظم المنتجات الزراعية اللبنانية (صناعات غذائية على أنوعها) وتسويقها. لقد بلغت قيمة صادرات منتجات الصناعة الغذائية ما يقارب 471.4 مليون دولار سنة 2017 (وزارة الصناعة) اي انها تشكل 19% من قيمة الصادرات الصناعية سنة 2017 (إحصاءات وزارة الصناعة). لذلك يقوم القطاع الصناعي بدور الرافعة الإقتصادية لنمو وإزدهار القطاع الزراعي. إضافة الى العلاقة التكاملية بين الصناعة والخدمات حيث إن قطاع الخدمات يساعد في تجهيز المصانع ببعض الخدمات وفي نفس الوقت يقوم القطاع الصناعي بدور الرافعة الإقتصادية لنمو وإزدهار قطاع الخدمات عبر إستقطابه الى المناطق الصناعية. كذلك يساهم قطاع الصناعة في نموقطاع التجارة الداخلية عبر تأمين حاجات السوق المحلي من السلع الصناعية لبيعها بالداخل.

بعض جوانب الحل في الرؤية التكاملية (لبنان الصناعة 2025) والخطة الإستراتيجية التنفيذية (2016-2020)

- لا يزال القطاع الصناعي يعاني من كلفة الإنتاج العالية المتأتّية من إرتفاع اسعار الطاقة وتبلغ كلفة الطاقة المستخدمة في قطاعات الطاقة المكثّفة 30% من كلفة الإنتاج. مايحتم العمل على تخفيض كلفة الإنتاج: خفض كلفتي رأس المال (فوائد مخفضة، قروض ميسرة، رسوم ونفقات، هبات، أكلاف الإنشاء والإستثمار: العقارات...) والتصنيع (كفاءة الطاقة، المكننة، تحديث الآلات، اليد العاملة، الإدارة المتطورة، البدائل لوسائل الإنتاج). بالإضافة الى ضرورة العمل على تسريع عملية إستخراج كمّيات الغاز الطبيعي القابع في مياهنا منذ آلاف السنين وتشجيع إستعمال الطاقة المتجددة والنظيفة لتخفيف أكلاف الإنتاج والمحافظة على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

- تطوير الخدمات الداعمة للمؤسسات الصناعيّة (مواصلات، إعادة تأهيل وإستخدام سكك الحديد لاسيما الخط الساحلي، مرافىء ...، إتصالات، بنى تحتيّة، خدمات ماليّة وسياحيّة وتقنية وتأمين، بالإضافة الى تسهيلات مختلفة).

- العمل على متابعة تطوير البنية التحتيّة لجودة المنتجات الصناعيّة اللبنانيّة والتقدم نحو تفعيل دور المركز اللبناني للإعتماد (COLIBAC) ودعم معهد البحوث الصناعيّة ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانيّة لتحسين نوعيتها وجودتها لتتمكن من المطابقة مع المعاييرالدوليّة والوصول الى الأسواق العالميّة.

- السعي لإيجاد مصادر مناسبة للمواد الأولية وفتح أسواق جديدة أمام السلع اللبنانيّة وحل مشاكل التبادل التجاري وعراقيله بالتنسيق مع السفارات الأجنبيّة في لبنان والبعثات اللبنانيّة في الخارج. إضافة الى تطوير التعاون مع وزارة الخارجيّة والمغتربين للإستفادة من أنشطة البعثات اللبنانيّة المتواجدة في الخارج ومعلوماتها.

- التنسيق مع وزارة الإقتصاد والتجارة لمراعاة مصالح الصناعة الوطنية عند إجراء المفاوضات التجارية والتوقيع على إتفاقيّات تجارية جديدة لتوسيع أسواق المنتجات اللبنانيّة، بحيث تهدف هذه الإتفاقيّات الى تحقيق مصلحة لبنان الإقتصاديّة وإتخاذ القرارات المشتركة وتنظيم المعارض داخل لبنان وخارجه.

- تفعيل التوجه البحثي في معهد البحوث الصناعيّة ودعمه داخلياً بالنصوص والموازنات المناسبة وخارجيّاً بالاتفاقيّات والهبات اللازمة.

- دعم وتطوير برنامج " ليرا " بين وزارة الصّناعة وجمعية الصناعيّين اللبنانيّين والمجلس الوطني للبحوث العلميّة والجامعات الكبرى . بالإضافة الى تشجيع مشاركة الجامعات ومراكز الأبحاث والصناعيّين في إقامة وتطوير مراكز البحث العلمي المتخصص لاسيما في المجالات التخصّصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو، الميكاترونيك، الصناعات الغذائية، الأدوية والبرمجة (software)، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلات الصناعيّة، المنتجات التجميليّة والعطور، الأعشاب الطبيّة، الكيمياء الحيويّة والصناعية، الصناعات التدويرية... إضافة الى الإستفادة من خبرات الخارج عبر الإتفاقيّات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات.

- توجيه القطاع الصناعي اللبناني نحوالتخصّصية في التصنيع لاسيّما في إنتاج السلع التي تمتلك فيها هذه الصناعات أفضليّة نسبيّة على غيرها من الصناعات في الدول الأخرى والتي تمكنّها من النفاذ الى الخارج والدخول ألى اسواق جديدة. إضافة الى تشجيع الصناعات الوطنيّة على التخصّص في الإنتاج ذو القيمة المضافة العالية (البرمجة، النانوتكنولوجيا، الميكاترونيك، الالكترونيات، تصميم الأزياء، الصناعات الجلديّة المحترفة، الصناعات التجميعيّة و التحويليّة، الصناعات الغذائيّة التقليديّة الوطنيّة، الدواء، الطاقات البديلة، المجوهرات، المعدات الصناعيّة، المنتجات التجميليّة، الأعشاب الطبيّة والزيوت الأساسيّة، العطور، الكيمياء الحيويّة والصناعيّة، الصناعة البتروكيميائيّة...)

- تشجيع المؤسسات الصناعيّة على التكامل في ما بينها في الداخل والخارج ومتابعة إقرار مشروع قانون الدمج بين الصناعات ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسع والتكامل. إضافة الى تثبيت مهلة 3 سنوات قانونا لإعادة التقييم الإستثنائية لعناصر الأصول الثابتة والعقارات الموجودة الثابتة.

- هذا وتحتاج الصناعة الناشئة الى إتباع سياسة فرض الحماية الجمركيّة من منافسة المنتجات الأجنبيّة المماثلة والمستوردة من الخارج الى حين تستطيع الصناعة المحليّة أن تكتسب الخبرة وتستطيع تخفيض الكلفة المتوسطة فيها (average cost) ، وتتمكن من منافسة السلع المستوردة، ويجب أن تتركز هذه الحماية على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبيّة.

خاتمة

ختاماً يجب القيام بكل ما يلزم لتغيير منهجية المقاربة الحكومية للقطاع الصناعي اللّبناني وإعتماد منهجية جديدة ورؤية ماكرو- إقتصادية تأخذ في الحسبان أهمية ودورهذا القطاع في تحقيق نموالإقتصاد اللبناني والعمل على

القيام بكل الخطوات اللازمة والضرورية لدعم هذا القطاع معنويًا ومادياً عبرالإعلان عن حالة طوارىء صناعية وأعطاء وزارة الصناعة كل ألإمكانات اللاّزمة لمتابعة القيام بدورها بشكل فاعل في رعاية وحماية ودعم وتطويرالصناعة اللبنانية.

المراجع

إعتمدنا في بحثنا الإقتصادي بعنوان " الصناعة هي الجندي المجهول في معركة النمو الإقتصادي" على المراجع التالية:

1-الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي في لبنان (لبنان الصناعة 2025) إصدار وزارة الصناعة، حزيران 2015.

2- الرؤية الإقتصادية (لبنان الإقتصاد للتنمية المستدامة 2025) إصدار وزارة الصناعة، كانون الثاني 2017 .

3- الخطة الإستراتيجية التنفيذية لوزارة الصناعة (2020-2016) إصدار وزارة الصناعة، تموز 2016.

4- الخطة التشغيلية لوزارة الصناعة (2017- 2016) إصدار وزارة الصناعة، تموز 2016.

5- أرقام وإحصاءات وزارة الصناعة.

6- أرقام وإحصاءات إدارة الجمارك اللبنانية.